

POLITICS



ROBERT D. ATKINSON

Robert D. Atkinson is the founder and president of the Information Technology and Innovation Foundation.



PAUL HOFHEINZ

Paul Hofheinz is President of the Lisbon Council, a Brussels-based think tank.

FEB 23, 2015

الاجنده الرقمية الخطيره للصين

واشنطن العاصمة / بروكسل - عندما بدأت الشركة العملاقة الصينية المتخصصة في التجارة الالكترونيه علي بابا بالتداول في سوق نيويورك للاوراق الماليه في اواخر العام الماضي اصبحت تحتل المرتبة 17 بين كبريات الشركات المساهمة العامة بين ليلة وضحاها وقيمه سوقية تصل الى 230 مليار دولار امريكي- اضخم من امازون أو ايباي أو فيسبوك ولكن يبدو ان اوروبا لم تلتفت الى هذا الخبر .

فبدلا من ان تتعامل مع الصعود الرقمي للصين ما يزال الاتحاد الاوروبي يركز على النجاح العالمي لشركات المنصات الامريكية مثل امازون وفيسبوك وجوجل وحتى انه هدد باجراءات عقابية ضدها وبعد شهرين من طرح علي بابا لاسهمها للاكتتاب العام اصدر البرلمان الاوروبي قرارا غير ملزم بمنع شركات الانترنت مثل جوجل من "استغلال" وضعها في السوق ودعا القرار الى " عزل محركات البحث عن الخدمات التجارية الاخرى".

لكن هناك ادلة متزايدة بان التحدي التنافسي الحقيقي لاوروبا سوف يأتي من الشرق وخاصة الصين والتي تتبنى مقاربه حمائيه وتوسعية من اجل ضمان هيمنتها الرقمية المستقبلية. لو لم يتعاون الاتحاد الاوروبي مع الولايات المتحدة الامريكيه من اجل الحد من النفوذ الصيني في هذا المجال فانهما يخاطران بترك الملعب مفتوحا لنظام تنظيمي مبني على اساس مبادئ تتعارض بشكل مباشر مع القيم الاساسيه التي يشترك بها اكبر اقتصادين في الغرب .

ان من المؤكد ان الصين قد حققت النجاح في اقتصاد الانترنت وبلاضافة الى علي بابا يوجد في الصين 27 شركة عملاقة اي 27 شركة تقدر قيمة كل منها بمليار دولار امريكي لاحقا لطرح اسهمها للاكتتاب العام او البيع او عند الاعلان عن جولة من جولات التمويل الخاص بها بينما توجد في اوروبا 21 شركة فقط كما يوجد في الصين اربعة من اكبر عشرة مواقع الكترونية من حيث عدد الزوار. ان بايدو وهو اكبر محرك للبحث في الصين يتوقع ان نصف ايراداته سوف تأتي من خارج الصين خلال سنة

اعوام فقط.

للحقيقة فإن الصين ما تزال تتخلف كثيرا عن الولايات المتحدة الأمريكية والتي يوجد فيها 79 شركة عملاقة في المجال الرقمي ولكنها تشكل خطرا اكبر على انفتاح القطاع وتنافسيته نظرا لان قاداتها يعتمدون على الربحية والحمائية من اجل تعزيز اهدافهم عالية التقنية.

على سبيل المثال فإن خطة مجلس الدولة الصيني من اجل التحقق من ان الصين تقود العالم في انتاج اشباه الموصلات بحلول سنة 2030 سوف تتضمن توفير مبلغ 20 مليار يورو (22,6 مليار دولار امريكي) على الاقل من الدعم الحكومي للشركات الصينية بالاضافة الى الشراء التمييزي من اجل استبعاد منافساتها الاجنبيات كما قامت الحكومة الصينية بتخصيص مبلغ 640 مليار يورو سنويا لمدة خمس سنوات لسبع صناعات استراتيجية ناشئة فقط بما في ذلك تقنية المعلومات والاتصالات.

كما ان الصين تستخدم المقاييس التقنية كعائق في السوق وبينما تستخدم قوانين مكافحة الاحتكار لديها من اجل مضايقة الشركات الأمريكية والأوروبية ناهيك عن سرقة الملكية الفكرية الأوروبية والأمريكية القيمة بما في ذلك من خلال القرصنة المدعومة حكوميا لاجهزة الكمبيوتر الخاصة بالشركات الأوروبية والتهديد الواضح الذي تشكله الصين على التنافسية المفتوحة.

لكن المشكلة ليست محصورة بالحدود الصينية "فالاجماع الصيني" وهو عبارة عن السياسة الصينية القائمة على الدولة والتي تتناقض مع " اجماع واشنطن" والقائم على السياسات الصديقة للسوق والتي تعتبر موضع تفضيل أوروبا وأمريكا بشكل عام اصبح يلهم عدد متزايد من البلدان من اجل اغراق الشركات التقنية الرائدة المحلية بالمزايا والدعم وربما الاكثر اشكالية ان النفوذ الصيني يشعل بلقنة الانترنت – اي تفتيت الانترنت الدولي الى شبكات وطنية مغلقة اصغر في عدة بلدان بما في ذلك لابعين رئيسيين مثل البرازيل وروسيا وتركيا وحتى ان تلك السياسة لديها متعاطفين في أوروبا.

ان توطين البيانات قد يبدو غير مضر وخاصة عند تقديمه كرد على الكشف عن المراقبة المكثفة من قبل امثال وكالة الامن الوطني علما بان الوعد بحوسبة سحابية وطنية " منيعه " هو بالضبط ما يحاول صناع السياسة الوصول اليه ولكن هذه اسس ضعيفة لتقويض واحدة من اعظم الابتكارات واكثر محركات النمو الاقتصادي فعالية وخاصة اذا اخذنا بالاعتبار ان القرصنة يمكن ان تحصل من اي مكان . ان افطع الجرائم الالكترونية تأتي من تلك البلدان على وجه التحديد بما في ذلك الصين وروسيا واللذان تقودان حركة البلقنة.

ان اضمن طريقة لتسريع الصعود الرقمي للصين هو الخلافات على جانبي الاطلسي بسبب قضايا صغيرة نسبيا فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يجب ان يتفقا على مسار مشترك فيما يتعلق بالبيانات او حق النشر او مكونات شبكة الانترنت او الخصوصية على اساس القيم المشتركة مثل الديمقراطية وحكم القانون وحرية الرأي وبخلاف ذلك فإن الصين سوف تفرض قريبا بنود التجارة فيما يتعلق باسرع قطاع اقتصادي نموا ولو لم تقف المجتمعات المفتوحة والتعددية مع الانترنت المفتوح والتجارة القائمة على السوق فمن اذن سوف يقوم بذلك؟

<https://www.project-syndicate.org/commentary/china-digital-agenda-by-robert-d-atkinson-and-paul-hofheinz-2015-02/arabic>